**مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 141 إلى: 160

# الشمول المالي و دوره في تعزيز الاستقرار المالي
## "دراسة حالة الدول العربية"

# Financial inclusion and its role in promoting financial stability
## "Study the case of Arab countries"

تاريخ الاستلام: 15-11-2022 تاريخ قبول النشر: 30-06-2023

**فـاطمــة قـــادم *، المركز الجامعي لتيبازة "مرسلي عبد الله"**

**kadem.fatma@cu-tipaza.dz**

## Abstract :

The study aims to highlight the role and importance of financial inclusion in achieving financial stability and supporting the opportunities to achieve sustainable development by touching on the concept of financial inclusion, its importance and goals, So that financial inclusion is a tool that contributes to the delivery of financial and banking services to all groups of society.

The study concluded to clarify a comprehensive image of the reality and needs of strengthening financial inclusion in the Arab countries to improve the indicators of financial inclusion and improve it by enhancing access to financing and financial services in the Arab countries.

**Keywords**: financial inclusion, financial stability, financial inclusion indicators.

**Jel:** Q01, C62, F36

* المؤلف المراسل

**مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 141 إلى: 160

## ملخص:

تهدف الدراسة إلى ابراز دور واهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه ، بحيث يعد الشمول المالي أداة تساهم في توصيل الخدمات المالية و المصرفية إلى كل فئات المجتمع.

وخلصت الدراسة إلى توضيح صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية.

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي، الاستقرار المالي، مؤشرات الشمول المالي.

**تصنيف JEL:** F36،C62،Q01

**مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 141 إلى: 160

## 1. مقدمة:

يلعب الشمول المالي دور كبير وفعال في مجال الاقتصاديات و الاستثمارات حيث أن تعزيز سهولة التمويل والحصول على الخدمات مالية يتربع على رأس اهتمامات المصارف المركزية من اجل تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة، وذلك لأنه يعد سببا رئيسيا للنمو الاقتصادي للدولة و الاستقرار المالي عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال المصارف و البنوك.

من هذا المنطلق يحتاج الشمول المالي إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية من أجل توسيع قاعدة النظام المالي الرسمي لتشمل جميع شرائح المجتمع الذي يعزز من الشمول المالي.

**أ- اشكالية البحث:** انطلاقا مما سبق تطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- **كيف يؤدي الشمول المالي دوره في تحقيق الاستقرار المالي؟**

**ب- أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة انطلاقا من الاهتمام بموضوع الشمول المالي في ضوء ما اثبتته التجارب الدولية على أن الشمول المالي له دور وأهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي و السلامة المالية وحماية المستهلك التي تعود بالنفع العام للبلد، فضلا عن بيان أهم أهداف الشمول المالي وتحليل مؤشراته في الدول العربية.

**ت- أهداف الدراسة:** غاية هذه الدراسة عدة أهداف تسعى لتحقيقها أهمها:

- بيان مفهوم الشمول المالي وأهميته واهدافه؛
- ايضاح علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي؛

**ث- منهج الدراسة:** للإجابة على الدراسة تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي، حيث أن في المنهج الوصفي يتم من خلاله تقديم مفاهيم حول الشمول المالي

وأهميته ، أما التحليلي عن طريق القيام بدراسة تحليلية لمختلف مؤشرات الاستقرار المالي وتبيان مدى مساهمة القطاع المصرفي و الشمول المالي في تعزيزه.

## 2. مفهوم الشمول المالي واهميته

يعد الشمول المالي هدفا تنمويا والتي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها لأهميتها الوسعة في تحقيق الاستقرار المالي، الامر الذي استدعى العمل لتعزيز الشمول المالي وتوسعه ،ويسعى الشمول المالي إلى إيصال الخدمات المصرفية و المالية لكافة فئات المجتمع خاصة المهمشة بتكلفة منخفضة.

### 1.2مفهوم الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي " Report Development Financial Global على أنه" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية." ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي " Inclusion World Arab the in Measurementإلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية ( مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين....الخ )، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي من تصنيف وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة

الأبعاد. أما تعريف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة "وتعر ف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، و توسيع نطاق االستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي [1].

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا[2]".

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

- ✓ الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- ✓ القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- ✓ استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- ✓ جودة الخدمات والمنتجات المالية حيث انها مصممة الاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛

- ✓ التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

## 2.2 أهمية الشمول المالي:

و تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور والممثلة في ثلاث محاور (المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي والمحور الاستراتيجي)، و يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي[3]:

**الشكل رقم(01): أهمية الشمول المالي**

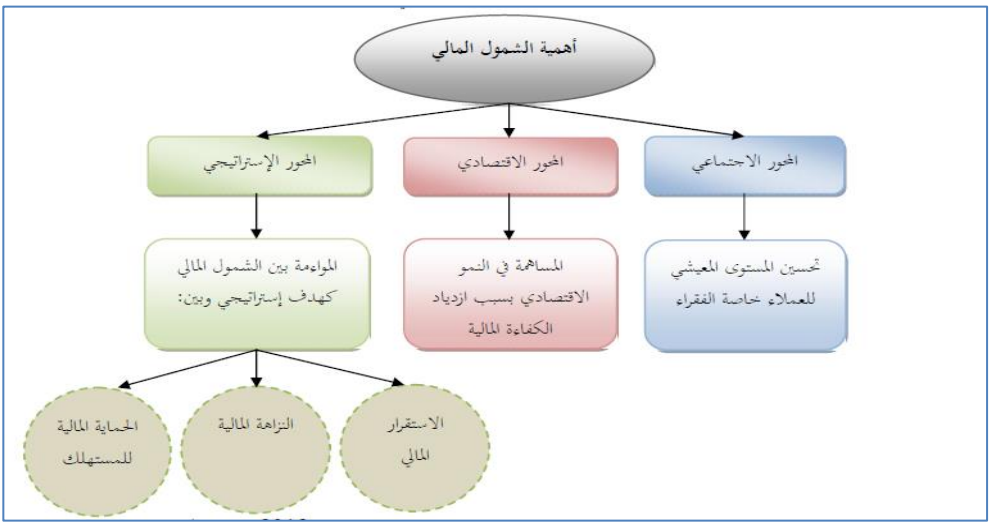


المصدر: فاطمة الزهراء مغدور، عماد معوشي، نفس المرجع السابق،ص:170

## 3.2 أهداف الشمول المالي :

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية[4]:

تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي؛

## 4.2 أبعاد الشمول المالي :

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي

**1.4.2 للوصول للخدمات المالية:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية :

- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛ –حسابات النفوذ الإلكترونية؛
- ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل

**2.4.2 استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام و تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛ –عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

- ✓ سبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر ؛
- ✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- ✓ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- ✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- ✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة4.3 .

**3.4.2 جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان البد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية الزال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك .وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

- ✓ القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.
- ✓ **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات

ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية؛

- ✓ **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
- ✓ **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة .

## 3. العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي:

حسب وجهة نظر البنك المركزي الأوروبي فإن الاستقرار المالي يتحقق عندما تستطيع المؤسسات المالية من الصمود امام الاختلالات و الصدمات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية .ولذلك فنجد الاقتصادين يهتمون بكيفية تحقيقه و السبل المؤدية إلى تحسين مؤشراته[5].

يهدف الشمول المالي إلى استفادة جميع شرائح المجتمع بما فيهم تلك المستبعدة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة. ومن هنا وجد الباحثون اكبر تحدي في كيفية قياس الشمول المالي و الوصول غلى مؤشر محدد له حيث قاموا بإجراء عدة دراسات ومقارنات لتحديد علاقة الشمول المالي بمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ تم التوصل إلى وجود ارتباط وتداخل بين الشمول المالي و الاستقرار المالي فكلاهما يكمل ويدعم الاخر كون أن الشمول المالي يعمل على تحقيق التنمية المالية ومن تم رفع مستوى المعيشة خاصة للفقراء الأمر الذي يساهم في الاستقرار الاجتماعي ومن ثم زيادة وتعزيز استقرار النظام المالي بصفة عامة[6].

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار في نظام المالي، كما انه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع و القاع

الاقتصادي التي لاتزال مستبعدة من الناحية المالية .ويوحي ذلك إلى جود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين وهو ما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم(01): علاقة الشمول المالي والاستقرار المالي**

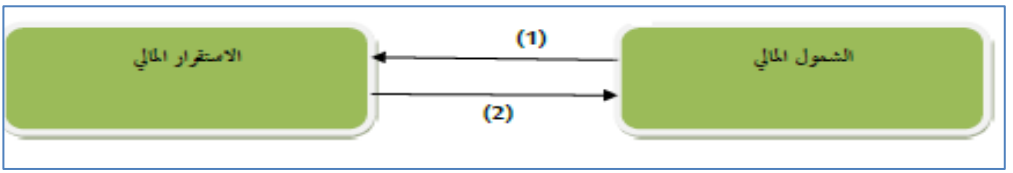


- **الاتجاه رقم(01):** يبين اتجاه الارتباط من شمول المالي إلى الاستقرار المالي والذي يؤدي إلى النتائج الآتية:

وجود قاع مالي شامل يتصف بالآتي:

- ✓ يكون اكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار. كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية؛
- ✓ يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛
- ✓ لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

- **الاتجاه رقم(02):** يبين اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي الى الشمول المالي والذي يؤدي الى النتائج الآتية:

- ✓ الاستقرار يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر اقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي.
- ✓ الاستقرار يؤثر بشكل ايجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار الفائدة، بما ينعكس ايجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات و الخدمات الرئيسية، وبالتالي الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

وقد كشفت الدراسات أن العلاقة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي هي وجوب التعايش المشترك فمن جهة من الصعب تحقيق الشمول المالي دون الاستقرار النظام المصرفي، ومن جهة اخرى من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي عندما يكون قطاعا واسعا من النظام الاجتماعي و الاقتصادي مستبعدا[7].

**الشكل رقم(02): مصفوفة الحالات الممكنة للارتباط بين الشمول المالي و الاستقرار المالي:**

**المصدر: قاسي يسمينة، مزيان محمد توفيق، مرجع سابق، ص:603**

## 4. دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية:

لقد أكدت الدراسات إن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية والرفع أيضا من معيشة الفقراء، بالإضافة الى دوره في دعم وزيادة الاستقرار المالي، وفيما يلي سوف ندرس مساهم القطاع المصرفي و الشمول المالي في معدل الاستقرار المالي للدول العربية:

مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 141 إلى: 160

**الشكل رقم(3): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2021)**

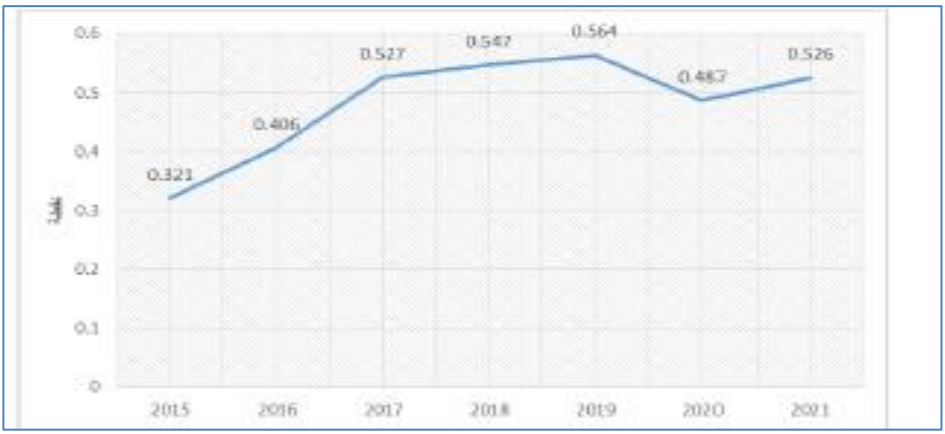


**المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022 ،ص:216**

**الشكل رقم (4): خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2021)**

**المصدر: صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق،219**

الملاحظ من خلال الاحصائيات المقدمة أعلاه أن قيمة مؤشر الاستقرار المالي قد تحسنت في نهاية عام 2021 لتبلغ 0.526 نقطة مقابل 0.487 نقطة في نهاية عام 2020، وقد جاء ارتفاع المؤشر في نهاية العام 2021 مدفوعا بتحسن المؤشرات المالية و الاقتصادية نتيجة للجهود التي بذلتها الدول العربية للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي، خصوصا بعد انخفاض قيمة المؤشر في نهاية عام 2020 كنتيجة طبيعية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، تجدر الاشارة إلى ان قيمة المؤشر بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 0.564 نقطة، علما أن قيمة المؤشر بلغت 0.547 نقطة، 0.527 نقطة، 0.406 نقطة، و0.321 نقطة، نهاية الأعوام 2018و2017و2016و2015 على التوالي.

## 2.4 قيمة مؤشر الاستقرار المصرفي في الدول العربية:

فيما يخص مؤشر القطاع المصرفي (المكون الاكبر لمؤشر الاستقرار المالي)، فقد سجل ارتفاعا ملحوظا في عام 2021، حيث بلغ 0.293 نقطة مقابل 0.214 نقطة في نهاية عام 2020، وذلك بفعل تحسن مؤشرات السلامة المالية، وخصوصا مؤشرات كفاية رأس المال السيولة والربحية و الكفاءة التشغيلية، بالتالي تجاوز ما حدث من ارتفاع في معدل التسهيلات المتعثرة في عام 2020، ذلك نتيجة لتأثر التدفقات النقدية لقاعي الأفراد و الشركات بسبب أزمة قيروس كورونا المستجد، في المقابل يأتي تحسن مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة لتعكس مرونة ومتانة وقدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات.[8]

**مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 141 إلى: 160

**الشكل رقم(5): خارطة الاستقرار المصرفي في الدول العربية للفترة (2015-2021)**

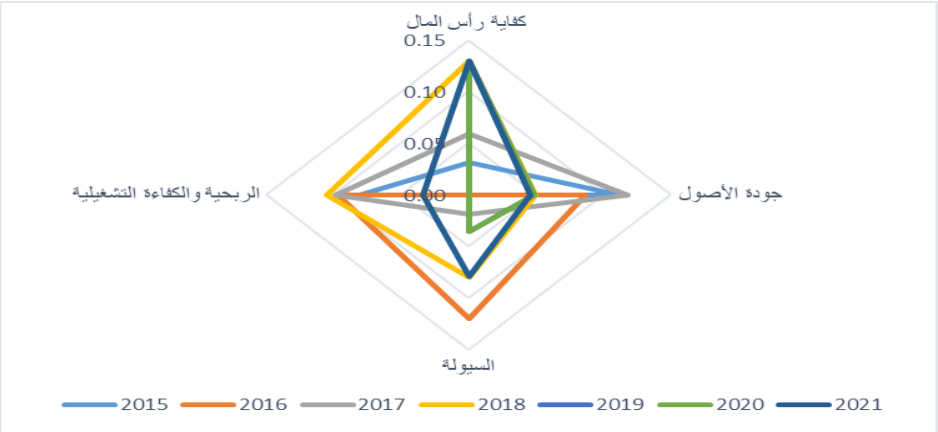


**المصدر: الصندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق،ص:2019**

أما الشكل التالي يبين مساهمة كل من مؤشر القطاع المصرفي، مؤشر الاقتصاد الكلي، مؤشر رأس المال ومؤشر الدورة المالية في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية:

**الشكل رقم(6): مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة الممتدة (2015-2021)**

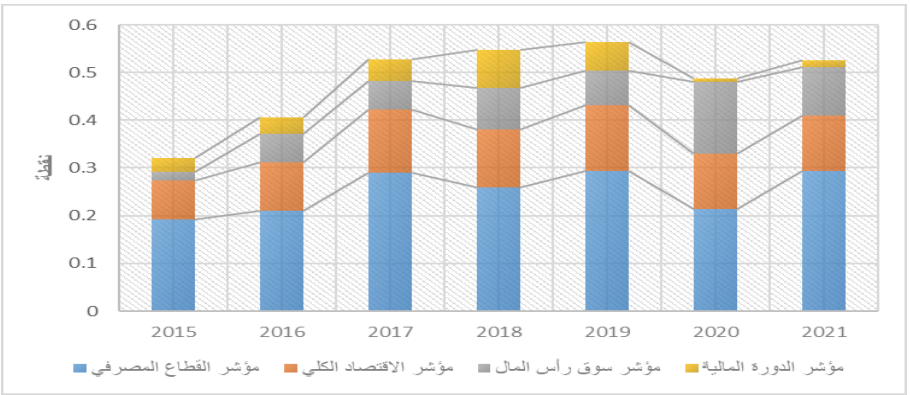


**المصدر** : صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص:220

**الجدول رقم(1): نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية لفترة (2015-2021)**

| المؤشرات / السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر التجميعي للإستقرار المالي العربي | 0.321 | 0.406 | 0.527 | 0.548 | 0.564 | 0.487 | 0.526 |
| مؤشر القطاع المصرفي | 0.192 | 0.211 | 0.290 | 0.260 | 0.294 | 0.214 | 0.293 |
| مؤشر الإقتصاد الكلي | 0.081 | 0.101 | 0.133 | 0.120 | 0.138 | 0.116 | 0.116 |
| مؤشر سوق رأس المال | 0.018 | 0.059 | 0.059 | 0.087 | 0.071 | 0.150 | 0.102 |
| مؤشر الدورة المالية | 0.030 | 0.035 | 0.045 | 0.080 | 0.061 | 0.007 | 0.015 |

**المصدر: صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق: 220**

لقد أظهرت نتائج تحليل مؤشر الاستقرار المالي تحسن طفيف في مؤشر الاقتصاد الكلي في الدول العربية، حيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر الفرعي في نهاية عام 2021 مقابل 0.115 نقطة. وبالرغم من تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حد من ارتفاع مؤشر الاقتصاد الكلي.

من جانب آخر أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، الامر الذي يشير إلى تحسن مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي، وخصوصا القطاعات الانتاجية.

وتجدر الاشارة إلى أن فجوة الائتمان تقييس مدى الانسجام بين نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي . حيث ينظر لهذا المؤشر عند تفعيل هامش رأس المال للمواجهة التقلبات الدورية كأداة احترازية كلية، توجيه التسهيلات

الائتمانية إلى القطاعات الاقتصادية الاستهلاكية بشكل أكبر من الانتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي.

## 5. الخاتمة:

يعتبر الشمول المالي والذي ازداد الاهتمام به بعد ازمة2008 ذو أثر كبير على بعض المؤشرات الاقتصادية للبلدان، وقد حاولنا في دراستنا تحديد التأثير الذي يمارسه الشمول المالي على الاستقرار المالي وبالتالي تحديد العلاقة التي تجمعها معد دراسة حالة البلدان العربية للفترة 2015–2021 وقد توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى ان:

- ✓ يعتبر الشمول المالي من أبرز اهتمامات الدول في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، توفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار المالي،
- ✓ امتلاك الشمول المالي مجموعة من المزايا الايجابية على النظام المالي والاقتصاد و المجتمع؛
- ✓ ضرورة مواكبة التكنولوجيا لأجل دعم الشمول المالي في البلدان؛
- ✓ العلاقة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي وهي علاقة تداخل وتكامل إذا أن كل منهما يساهم في دعم الآخر، كما أكدت بعض الدراسات الخاصة ببعض الاقتصادين وجود أثر ايجابي للشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي، إذ أنه يساهم في رفع مستويات الاستقرار المالي فضلا عن تحقيقي النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

❖ **الاقتراحات و التوصيات**

- ✓ لابد من نشر الوعي المالي لدى الأفراد لأجل الرفع من مستويات التثقيف المالي في البلدان العربية ودعم دور البنوك المركزية و الجهات الاستشرافية؛
- ✓ ضرورة تطوير البنى التحتية المالية وجعلها مرنة وقابلة لتبني الرقمنة لدعم نظم الدفع و التسوية وانتشار البنوك ومراكز الخدمات المالية على كافة الرقعة الجغرافية للبلدان.
- ✓ وضع استراتيجيات ونية للشمول المالي تراعي خصوصيات كل بلد وقدراته المالية، وحاجاته و الفجوات المالية القائمة به.
- ✓ ابتكار خدمات مالية جديدة تناسب كل الشرائح المجتمعة بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم؛

## 6. المراجع:

**1** - سمير عبد الله وآخرون،2016، الشمول المالي في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، مجلة الفلسيني، القدس رام الله، ص:114

2 -Dima, B., Dincă, M. S., & Spulbăr, C..**Financial nexus: Efficiency and soundness in banking and capital markets**. 2014. Journal of international money and finance, 47.

**3** فاطمة الزهراء مغدور، عيماد معوشي، 2022، الشمول المالي كآلية استرجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد 02.

**4** صورية شنبي، السعيد بن لخضر، 2019، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول في جمهورية مصر العربية)،مجلة البحوث في العلوم والمحاسبة، المجلد 04 العدد 01،ص:108

**5** - نسرين بطيو، محمد على دحمان، 2022، دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي لدول المغرب العربي في ظل التكنولوجيا المالية دراسة قياسية خلال الفترة 2006-2021، ص :06

**6** - قاسي يسمينة، مزيان توفيق،(2022)، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد05، العدد01،جامعة الوادي،ص:602

**7** – الشمري الفتلاوي،2019، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010 –2016 )، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 16، العدد 63.

**8** – الصندوق النقد الدولي، 2022، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، ص:218 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9–10–2022 على الموقع:

https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/financial–stability–report